المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
رسالة دورية عدد : 8 س/3

الرباط، في 17 مارس 2010

من وزير العدل

إلى

السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول الوضعية غير القانونية لبعض الدراجات النارية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

لقد لوحظ أن بعض مستعملي ومستوردي الدراجات النارية العادية أو الدرجات الثلاثية أو الرباعية العجلات، وخاصة التي يتجاوز حجم اسطوانتها 50س^3، يعمدون إلى الإدلاء بتصريحات كاذبة بخصوص الخصائص التقنية لهذه المركبات أو يلجؤون إلى إدخالها إلى المغرب مجزأة قصد التهرب من إخضاعها لمسطرة التسجيل وعدم التقيد بالشروط المتطلبة قانونا لاستعمالها كضرورة توفر سائقها على رخصة السياقة، الأمر الذي أثر سلبا على مداخيل الدولة الجبائية، وساهم في ارتفاع حوادث السير واستفحال ظاهرة الجريمة نتيجة استغلالها من طرف الجناة في ارتكاب جرائم السرقة والاعتداءات بشتى أنواعها.

ووعيا بخطورة هذه الظاهرة، عمدت وزارة العدل بتنسيق مع ممثلي وزارتي الداخلية والتجهيز والنقل وإدارة الجمارك والإدارة العامة للأمن الوطني والدرك الملكي على عقد اجتماعات مكثفة لمعالجة هذه الظاهرة، أسفرت نتائجها على ضرورة إجراء حملات تفتيش ومراقبة لضبط مستعملي ومستوردي وبائعي هذه الدراجات.

لذا، وفي إطار التصدي لهذه الظاهرة أهيب بكم العمل بكل حرص على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة أثناء البحث والسهر على تحريك الدعوى العمومية في حق المخالفين.

والسلام.

مدير الشؤون الجنائية والعفو
مَحمد عبد النباوي